

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠١٠

الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أورينا	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانتا أغاتا
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجمهورية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فيت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2008/662)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-58802 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد تشانغ يسوي، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، والوفد المرافق له، لعمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأنا واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير تشانغ على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2008/662)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/662، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موليه (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لإطلاع المجلس على حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وبالإضافة إلى عرض تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (S/2008/662)، سأقدم معلومات مستكملة عن آخر التطورات في عملية السلام.

وبما أن التقرير غني عن البيان، سأقتصر على إبراز النقاط الرئيسية. النقطة الأولى، بل النقطة الرئيسية، هي أنه لم تقع انتهاكات جسيمة لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والحالة الأمنية العامة لا تزال هادئة نسبياً في جنوب السودان والمناطق الانتقالية، بما في ذلك أبيي. ولكن، عموماً، لا تزال حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل صورة ممزوجة من التقدم البطيء لكن المستمر وعدداً من التحديات الرئيسية الباقية.

إن للطرفين مصلحة مشتركة في إبقاء اتفاق السلام الشامل على المسار الصحيح، حيث لا يمكن لأي منهما تحمل عبء العودة إلى الصراع المسلح. ويتعاون الطرفان في مجموعة من المسائل ويتفاعلان يومياً في المؤسسات الحكومية وآليات الأمن. ومع ذلك، فهما لا يزالان يؤجلان ويؤخران تنفيذ الجوانب الأكثر صعوبة من اتفاق السلام الشامل.

وفيما يتعلق بجعل خيار الوحدة خياراً جذاباً على النحو المطلوب. بموجب اتفاق السلام الشامل، عقد مجلس الولايات والجمعية التشريعية لجنوب السودان جلستهما المشتركة الأولى في جوبا، حيث أكدوا فيها على ضرورة دعم اتفاق السلام الشامل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد.

الاستفتاء وقانون الأمن الوطني، وهي ثلاثة قوانين طال انتظارها ولا غنى عنها لإجراء الانتخابات. ومن المؤمل أن تجتمع اللجنة الفرعية مرة أخرى في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض التعليقات قبل تقديم مشاريع القوانين إلى المفوضية الرفيعة المستوى لإقرارها بشكل نهائي.

واجتمع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ألان لي روي في جوبا، خلال زيارته إلى السودان في تشرين الأول/أكتوبر، مع مسؤولي حكومة جنوب السودان، الذين أقروا بوجوب الاتفاق مع حزب المؤتمر الوطني على موعد لإجراء الانتخابات. وحزب المؤتمر الوطني، من جانبه، أوضح أنه يتوقع أن تجرى الانتخابات في الوقت المحدد، أي قبل الموعد النهائي وهو شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩. غير أن ذلك الموعد المستهدف يأتي في منتصف موسم الأمطار، حيث سيكون إعداد الانتخابات وإجراؤها خلاله شبه مستحيل. وبالإضافة إلى التحديات اللوجستية الكبيرة التي يتعين التصدي لها، يجب إطلاق حملة ضخمة لتثقيف الناحيين، ولا سيما في الجنوب حيث ارتفاع معدل الأمية وحيث سيجري الناحيون ما يصل إلى ١٢ اقترعا.

وقد تحسن الوضع في أبيي تحسنا ملحوظا في الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من أن تنفيذ خريطة الطريق لعودة المشردين داخليا وتنفيذ بروتوكول أبيي متأخران عن موعدهما، فقد أحرز تقدم هام، ولا سيما على الصعيد الأمني. فقد انسحبت قوات الجانبين بصفة أساسية من منطقة خريطة الطريق التي وافق عليها الطرفان باستثناء جيوب صغيرة في الشمال والجنوب. وتولت كتيبة الوحدة المتكاملة المشتركة المشكلة حديثا مسؤولية الأمن وسيتم ذلك مزيد من عمليات الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، تسير وحدة الشرطة المتكاملة الآن الدوريات وتقيم نقاط التفتيش في بلدة أبيي. ومع ذلك، وبغية المحافظة على التقدم، يجب على الحكومة ومجتمع المانحين دعم إرساء سيادة القانون في أبيي،

بأسره من خلال الاستفادة من الموارد الضخمة في السودان. كما أكدنا من جديد أهمية المشاورات الشعبية التي ستسبق الاستفتاء في عام ٢٠١١ وكذلك قبول نتيجته النهائية.

ويمثل الإطلاق الرسمي لمبادرة أهل السودان، وهي محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة دارفور، تطورا بالغ الأهمية. فإذا كانت تلك المبادرة شاملة، فقد تقطع أشواطا طويلة في معالجة أوجه القلق التي تساور أبناء دارفور وقد تكون مؤشرا على حقبة جديدة في السياسة السودانية. وشكلت المبادرة، التي أعيدت تسميتها الآن بمنتدى أهل السودان، سبع لجان لمعالجة مختلف المسائل، بما في ذلك التنمية وإعادة البناء والأمن والمشردين داخليا واللاجئين والعودة الطوعية. كما أنيطت بها مهمة اقتراح وسائل وآليات لمعالجة الصراع في دارفور وغيرها من القضايا الوطنية. وقد تلقى المنتدى التقارير النهائية من جميع اللجان السبع. وسيعقد المجلس الرئاسي للمنتدى اجتماعا هذا الأسبوع لمناقشة التقارير وإعداد التوصيات النهائية بحلول الأسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وستمثل الأعمال التحضيرية للانتخابات وعقد انتخابات حرة ونزيهة تحديا كبيرا. فعلى الرغم من سنّ قانون الانتخابات في شهر تموز/يوليه، لم تحرز الأعمال التحضيرية الأخرى تقدما يذكر. ولا يزال يتعين تشكيل المفوضية القومية للانتخابات المؤلفة من تسعة أعضاء؛ ولم يشكل أيضا بعد مجلس شؤون الأحزاب السياسية اللازم لإنفاذ تسجيل الأحزاب السياسية.

ومع ذلك، كانت هناك بعض التطورات الإيجابية. فقد ناقشت مؤخرا المفوضية السياسية الرفيعة المستوى المشتركة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني طرح ستة قوانين في المجلس الوطني لاعتمادها في دورتها الحالية، بما فيها قانون الصحافة والإعلام وقانون

الواقعة على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب. ومع أن بعثة الأمم المتحدة في السودان تتفق على أن الحالة ما زالت متقلبة، فإنها تشير إلى حصول تطورات إيجابية معينة، بما في ذلك ما تم مؤخرا من فتح المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي كانت مغلقة في السابق. ونظرا لاستمرار عدم استقرار جنوب كردفان، تقوم البعثة برصد الحالة عن كثب وتطوير استراتيجية لإدارة الصراع لجميع المناطق الانتقالية، التي من المرجح أن تكون أكثر المناطق المضطربة خلال بقية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل.

إن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أمر قبض على الرئيس عمر البشير أصبح محور الحياة السياسية في السودان. ويمكن أن يحدث أثارا أمنية وآثارا أخرى وخيمة على حد سواء على بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومن المحتمل أن يعطل عملية اتفاق السلام الشامل. وبالرغم من ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها وستكفل اتخاذ تدابير أمنية في حالة إصدار لائحة اتهام بحق الرئيس.

ومع ذلك، نشعر بالقلق حيال التحذيرات من أن يترتب على إصدار لائحة اتهام بحق الرئيس رد فعل عشوائي من جانب السكان ضد بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما نشعر بالقلق من تصريحات المسؤولين الحكوميين بوجود نية لطرد موظفي الأمم المتحدة أو عناصر البعثة الذين يعتقد أنهم تعاونوا مع المحكمة الجنائية الدولية، بالرغم من أنهم يضطلعون بمهامهم المأذون بها بناء على توجيه مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نتوقع من الحكومة أن تتقيد باتفاق مركز القوات وأن تضمن سلامة وأمن وحماية مقرات الأمم المتحدة وموظفيها. وسنعمل على كامل دعم المجلس في ذلك الصدد.

ولا سيما النظام القضائي ومعالجة احتياجات الأمن وإعادة الإعمار.

وعلى الرغم من تعيين الإدارة المدنية في أبيي، فلم يتم نشرها حتى الآن. ومع ذلك، فإن استقرار الحالة الأمنية نسبيا في منطقة خريطة الطريق شجع المشردين المدنيين على بدء العودة إلى ديارهم. والآن تتمتع بعثة الأمم المتحدة في السودان بحرية كاملة للتنقل داخل منطقة خريطة الطريق، الأمر الذي يمكنها من رصد الحالة ويزودها بوسائل التنبؤ بشكل أفضل ومنع نشوب الصراع.

وفي تطور هام آخر، وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت هيئة التحكيم الدائمة في لاهاي تعيين بيار - ماري ديوي رئيسا لفريق التحكيم بشأن أبيي، الذي سيقدر بشأن حدود المنطقة، على النحو طالب اتفاق خريطة الطريق بشأن أبيي. ولدى الطرفين الآن فترة ستة أسابيع لتقديم مرافعاتهما الشفوية أمام الفريق وتقديم وثائق خطية بحلول ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن يصدر الفريق قراره النهائي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

إن ترسيم حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ عنصر رئيسي في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعامل حاسم لتقاسم الثروة النفطية، وتعيين الحدود الشمالية لأبيي وإعادة الانتشار النهائي. وبعد عدد من حالات التأخير، ما زال غير واضح الموعد الذي قد يصدر فيه تقرير لجنة الحدود. وعلى أي حال، سيكون من الأهمية بمكان للطرفين بدء مناقشة الترتيبات المحتملة في المستقبل بشأن المسائل المتصلة بالحدود، بصرف النظر عن نتائج الاستفتاء الذي سيجري في عام ٢٠١١.

وقبل وقت قصير، كان هناك عدد من التقارير التي أصدرتها هيئات الفكر الخارجية عن احتمال نشوب صراع في جنوب كردفان، وهي إحدى المناطق الانتقالية الثلاث

الارتياح. ويكفي أن السيد موليه قال إنه لم يحدث أي حرق لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير وإن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بطيء ولكنه مستمر. ويلاحظ أن هناك تحسنا ملحوظا في الحالة الأمنية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان. وتواصل تنفيذ اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي من جانب الطرفين وبإشراف البعثة. وباشرت وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة الاضطلاع بعملها في حفظ الأمن بعد مغادرة الطرفين لأبيي. وتم تعيين مدير ونائب مدير للإدارة المؤقتة. وهناك عودة طوعية للأشخاص المشردين داخليا إلى المدينة. ورغم أنها عودة لا تزال بطيئة ولكنها مؤشر إيجابي.

كما يلاحظ تراجع أعمال العنف في ولاية كردفان بين المجموعات العرقية وبدء إدماج المناطق المحيطة بكاوذا وجولود، التي كانت مغلقة، في إدارة الدولة. ويجري استيعاب آلاف العاملين في الحركة الشعبية لتحرير السودان في دوائر الخدمة المدنية في الدولة وهياكل الشرطة، وفقا لما نص عليه اتفاق السلام الشامل.

كما يستحق الإبراز التقدم الكبير المحرز في إعادة نشر القوات المسلحة السودانية، حيث تؤكد البعثة أن ٩٧ في المائة من أفراد القوات أعيد نشرها. ورغم أن نسبة إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ما زالت نسبة متواضعة ولم تزد إلا قليلا على ١٠ في المائة. كما يبعث على الارتياح التقديرات التي تشير إلى عودة أكثر من ٢,٣٧ مليون شخص مشرد ولاجئ إلى ديارهم منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥.

كما يستحق الإبراز والإشادة أيضا التقدم المحرز في التحضير للانتخابات، حيث أنجز تعداد السكان وصدر القانون الانتخابي وتجري المحادثات من أجل تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات. ونعتقد أن برنامج نزع السلاح

ومنذ التقرير السابق الذي قدم للمجلس (S/2008/485)، تم إحراز تقدم هام في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، مما أسهم في تطبيع للحالة في العديد من المناطق في السودان. وكما ورد في التقرير الحالي، شهدت الحالة الإنسانية العامة في جنوب السودان والمناطق الانتقالية عودة أعداد كبيرة للغاية من الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم، ويتحول التركيز إلى الانتعاش والتنمية. ولكن، في الوقت نفسه، تقوم حاجة عاجلة إلى التركيز على المسائل التي ستمكن الطرفين من إجراء الاستفتاء وكفالة الاستقرار في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١. وذلك سيتطلب من الطرفين التعاون والتوافق. ومع أنه سيتعين على الطرفين تحمل وطأة العمل، فإن تقديم المساعدة الدولية سيظل أمرا حيويا في عدة مجالات، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساعدة في بناء الثقة والوساطة وحقوق الإنسان وبناء القدرات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): سيدي الرئيس، يطيب لي أن أبدأ ببيان بتهنئتك على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونؤكد لكم على تعاوننا البناء، ونثق بنجاحكم في إدارة أعمالنا بكل اقتدار. كما أعرب عن تقديرنا للجهود والكفاءة التي أدار بها زميلنا الممثل الدائم للصين ووفده أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ونشكر السيد إدموند موليه الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية وعلى التفاؤل الذي عبر به عن الوضع السائد الآن.

إن ما جاء في تقرير الأمين العام (S/2008/662) والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موليه يدعو إلى

وأخيرا وليس آخرا، نتفق مع ما ورد في الفقرة ٨١ من تقرير الأمين العام (S/2008/662)، التي تقول:

”ستتأثر التطورات في السودان إلى حد كبير بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وإجراءاتها ذات الصلة بطلب إصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس عمر البشير. ومن المحتمل أن يؤثر هذا بشكل قوي على أعمال الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك الجهود الإنسانية وعملية السلام الجارية في السودان“.

من أجل ذلك، ندعو هذا المجلس إلى أن يأخذ هذا التحذير الواضح بالاعتبار، وأن يتخذ القرار اللازم في الوقت المناسب، وذلك بتفعيل المادة ١٧ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كحد أدنى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوستاريكا.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام المساعد موليه على إحاطته الإعلامية.

على الرغم من أنه لا يزال من الضروري المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان، لا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات والاستفتاء، وتحديد شروط توزيع عائدات النفط، يرحب وفد بلدي بالمعلومات المقدمة عما أحرز من تقدم في تنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق بالانتخابات، يسرنا أن حكومة جنوب السودان طلبت رسميا الحصول على المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة ونعتقد أن هذه فرصة أمام المنظمة للاضطلاع بدور هام في مساعدة سلطات جنوب السودان على كفالة إجراء انتخابات حرة وعادلة. وفي ذلك السياق، نأمل أن نحصل على مزيد من المعلومات بعد القيام ببعثة لتقييم الاحتياجات.

والتسريح وإعادة الإدماج عنصر هام جدا في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتحقيق الاستقرار. ولذلك نرحب بعقد مائدة مستديرة للجهات المانحة في هذا الشهر لتمويل البرنامج. كل هذه، مؤشرات إيجابية تستحق الإشادة والترحيب. وهذا لا يعني أنه ليست هناك تحديات تحتاج إلى الكثير من الجهد من الطرفين. ولكننا متفائلون بالروح السائدة بين الطرفين والتعاون المثمر الذي أظهره.

ونثني، على الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ الجوانب المختلفة من ولايتها، خاصة تدريبها لأفراد الشرطة، وإزالة الألغام، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما نثني على تعاون البعثة مع بقية أجهزة الأمم المتحدة، وربطها للصلة مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والبعثات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

ونرحب بقيام الحكومة السودانية بتعيين مدع خاص للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور منذ عام ٢٠٠٣. إن هذه خطوة إيجابية يجب أن تؤخذ بالاعتبار من قبل هذا المجلس عند نظره في هيئة الظروف الملائمة للدفع بعملية السلام إلى الأمام. كما أن انطلاق مبادرة أهل السودان التي تسعى إلى تشكيل موقف وطني لحل أزمة دارفور يمكن في تقديرنا أن تتمخض عن خطوات عملية للمساعدة في حل هذه الأزمة. ونعرب، من جانبنا، عن دعمنا لهذه المبادرة، وندعو المجتمع الدولي، ممثلا في هذا المجلس إلى دعمها بكل ما يملك من قوة.

كما نثني على الجهد الذي يبذله الوسيط المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة السيد جبريل باسولي، من أجل إقناع جميع فصائل التمرد بالانضمام إلى العملية السياسية في دارفور.

إمكانية تعرض بعثة الأمم المتحدة في السودان لعواقب وخيمة إذا صدرت لائحة اتهام ضد الرئيس البشير. وفي ذلك السياق، تود كوستاريكا أن تُذكر بأنه يجب على حكومة السودان أن تحترم استقلالية العملية القضائية وأن تساعد بعثة الأمم المتحدة في السودان على تنفيذ ولايتها.

وأخيراً، يؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام المتعلقة بإمكانية عقد مجلس الأمن لمناقشة شاملة بشأن الأحكام المتصلة بحماية المدنيين المعرضين لخطر داهم. وقد استمعنا إلى ما تشاطره من شواغل إزاء عدم وضوح الولايات المتعلقة بحماية المدنيين، التي أثارها مراراً وتكراراً إدارة عمليات حفظ السلام، والبلدان المساهمة بقوات، ومجتمع العاملين في المجال الإنساني. ونرى أنه حان الوقت لكي يقوم المجلس، إلى جانب الأمانة العامة والجمعية العامة، لا سيما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بوضع مبادئ توجيهية واضحة لحماية المدنيين يمكن أن تترجم إلى معايير واقعية قابلة للتطبيق على قوات حفظ السلام في حالات القتال. ونأمل أن تشكل المناقشة القادمة بشأن حماية المدنيين، التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر، فرصة لمناقشة تلك المسألة الهامة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية تفاعلية وعملية لنواصل مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وأما فيما يتعلق بمسألة أبيي، يسجل وفد بلدي بارتياح الأنباء المتعلقة بإعادة نشر القوات التي كانت في أبيي. غير أنه من الهام أن يسمح الطرفان باستكمال التقرير بشأن أبيي من جانب اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، حتى يتسنى اتخاذ التدابير اللازمة بسرعة ضد الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف والنهب، وفقاً للاستنتاجات الواردة في التقرير.

ونتفق مع الأمين العام على أهمية النجاح في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج باعتبارها تدبيراً من تدابير بناء الثقة. ونرى أن النقطة التي أثارها الأمين العام، بأن بناء الثقة بين الطرفين ينبغي أن يقضي إلى تقليص مستدام للقدرات العسكرية لصالح النفقات الاجتماعية، هامة على نحو خاص. وذلك كما يعلم الجميع، رأي يؤيده بلدي، وسنعتقد بشأن تلك المسألة بالذات الحدث الرفيع المستوى لمجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونرحب بالأنباء المتعلقة بقيام منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة في السودان بإعادة إدماج ٨٨ من الجنود الأطفال، وبالعفو الذي أصدرته حكومة السودان عن ٩٩ طفلاً أُلقي عليهم القبض في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في أم درمان. وتقر حكومة بلدي بما بذلته حكومة السودان من جهود بشأن حالة الأطفال، غير أنه لا يفوتنا أن نذكر ما يساورنا من قلق لإدراكنا أنه لا يزال هناك العديد من الأطفال الأسرى، الذين حكم على عدد منهم بالإعدام.

ويأسف وفد بلدي، كما يبلغنا بذلك تقرير الأمين العام، للتحذير الذي أطلقه مسؤولون سودانيون كبار من